

Distr.: General
1 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين:
الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في
سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق
العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، وهو منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



البيان

تقرير الأثر على الأسرة بوصفه أداة لتنفيذ منظور الأسرة

كان التمكين يمثل محور الجهود الدائبة التي تبذلها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، كما استرشدت هذه الجهود خلال السنوات الأخيرة بهدف تمكين نساء العالم وتمكين الجيل القادم من خلال العمل الذي يركز على الشباب. ونحن نرى أن إضافة الأسر إلى جدول الأعمال ستكون بمثابة خطوة أخرى إلى الأمام، شريطة أن تشمل إزالة جميع الحواجز التي تعترض المشاركة النشطة للأسر في المجتمع، وخاصة في القرارات المتعلقة بالاستثمارات في الصحة، والإسكان، والتعليم. وفي أغلب الأحيان، نرى أن الوقت، والجهد، والمال الذي تستثمره الأسر في أطفالها لا يجد أي تشجيع اجتماعي أو اقتصادي من جانب المجتمع الذي يستفيد منها لأنه لا توجد أي أدوات سياسية لتنفيذه.

ومن شأن خطوة كهذه أن تساعد بدورها النساء والأطفال أيضاً نظراً لأنهم يشكلون جزءاً من الأسرة. ونحن بحاجة إلى أن ندرك مدى مساهمة تمزق الأسرة في تأنيث الفقر، وأن هيكل الأسرة له تأثيره في الحرب الممتدة على الفقر، ولا سيما فقر الأطفال. فإذا كنا جادين لتخفيف الفقر، فيجب أن تشارك الحلول القيمة والقصيرة الأجل، مثل مصارف الأغذية ودور الإيواء، في الحلول الطويلة الأجل، والتي تشمل دراسة هيكل الأسرة، والقضاء على تمزق الأسرة.

ولهذا السبب فإننا نرحب بآخر قرارات الجمعية العامة التي تشجع الحكومات على مواصلة بذل قصارى جهودها لتحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها، مع مراعاة منظور يتعلق بالأسرة في عملية تقرير السياسات على الصعيد الوطني. ولكي نضع هذا موضع الممارسة، فإننا نقترح تنفيذ التقرير عن الأثر على الأسرة كأداة لتقييم تأثير سياسة معينة أو برنامج معين على حالة الأسرة. ويشير إعلان المجتمع المدني بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، والذي تبناه أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية على نطاق العالم، إلى الفرصة التي تتيحها السنة الدولية للعودة إلى السياسات التي تركز على الأسرة باعتبارها جزءاً من جهود التنمية الشاملة، بدعم هدفها الذي يرمى إلى التصدي للتحديات التي تواجه الأسر، ومواصلة توجيه الجهود الوطنية التي تنفع الأسر على نطاق العالم، ودمج منظوراً يتعلق بالأسرة عن طريق اعتماد تقرير أو تقييم خاص بالأثر على الأسرة باعتباره جزءاً دائماً وإلزامياً من تقرير السياسات.

ولهذا السبب، فإننا نعتقد أنه ينبغي بحث جميع المساهمات التي قدمها معهد السياسات للحلقات الدراسية عن الأثر على الأسرة (familyimpactseminars.org)، وعلى وجه التحديد، المبادئ الستة التي وُضعت لمثل هذه التقارير على النحو المحدد أدناه.

١ - دعم الأسرة ومسؤولياتها

ينبغي أن تهدف السياسات والبرامج إلى دعم وظيفة الأسرة واستكمالها، وألا تقدم خدمات بديلة إلا كملجأً أخيراً. ولهذا فإنها ينبغي ألا تقدم حوافز لأشخاص آخرين للقيام بوظيفة الأسرة عندما لا تكون هناك ضرورة لذلك، وألا تحدد توقعات غير واقعية للأسر كي تتولى مسؤوليات مالية، أو تقديم الرعاية لأفراد الأسرة المعالين، أو المصابين بأمراض خطيرة، أو ذوي الإعاقة. وينبغي أيضاً تفعيل التزامات الآباء الغائبين بتقديم الدعم المالي لأطفالهم.

٢ - عضوية الأسرة واستقرارها

ينبغي للسياسات والبرامج قدر المستطاع تشجيع وتعزيز التزام واستقرار الأزواج والآباء والأسرة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأطفال. فالتدخل في عضوية الأسرة وترتيبات معيشتها لا يمكن تبريره عادة إلا لحماية أفراد الأسرة من أضرار خطيرة، أو بناءً على طلب الأسرة ذاتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي لهذه السياسات والبرامج تخصيص موارد للمساعدة على تماسك الزواج أو الأسرة معاً عندما يكون هذا هو الهدف الملائم، والاعتراف بأن حدوث تغييرات كبيرة في العلاقات الأسرية، مثل الطلاق أو التبني، عمليات تتسع بمرور الوقت وتتطلب دعماً واهتماماً مستمرين. وينبغي أيضاً تعريف المعايير المناسبة التي تبرر إخراج طفل أو بالغ من الأسرة.

٣ - مشاركة الأسرة وترابطها

يجب أن تعترف السياسات والبرامج بترابط العلاقات الأسرية، وقوة واستمرار الروابط والالتزامات الأسرية، وثروة الموارد التي تستطيع الأسر تعبئتها لمساعدة أفرادها. وينبغي أن تعترف أيضاً بالأثر المتبادل لاحتياجات الأسرة على احتياجات الفرد، وأثر احتياجات الفرد على احتياجات الأسرة، وكذلك التعقيدات والمسؤوليات التي تنطوي عليها رعاية أفراد الأسرة ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل الإعاقة البدنية أو العقلية، أو الأمراض المزمنة. وستشمل الجوانب الأخرى إشراك أفراد الأسرة المباشرين والممتدين في العمل لنحو إيجاد حل؛ والاعتراف بقوة وثبات الروابط الأسرية، حتى عندما تكون مشاراً للمشاكل أو التخريب؛ والبناء على شبكات الدعم الاجتماعي غير الرسمية (مثل المنظمات المجتمعية/

منظمات الجوار أو الطوائف الدينية) التي تعد ضرورية للأسر؛ واحترام قرارات الأسرة بشأن توزيع العمل؛ ومعالجة مسائل عدم تكافؤ القوة في الأسر؛ وضمان مناظير تتعلق باحترام جميع أفراد الأسرة؛ وتقدير وموازنة الاحتياجات والحقوق والمصالح المتعارضة لمختلف أفراد الأسرة؛ وحماية حقوق وسلامة الأسر مع احترام حقوق الآباء ووحدة الأسرة.

٤ - شراكة الأسرة وتمكينها

يجب أن تشجع السياسات والبرامج الأفراد وأفراد الأسرة القريبين منهم على التعاون كشركاء مع مسؤولي البرامج في تقديم الخدمات لأحد الأفراد. وعلاوة على ذلك، يعد ممثلو الآباء والأسر مورداً أساسياً لوضع السياسات والبرامج، وتنفيذها وتقييمها. وبهذا المعنى، ينبغي أن يقدموا المعلومات الكاملة، وطائفة من الخيارات للأسر. وينبغي أيضاً أن يحترموا استقلال الأسرة، ويسمحوا للأسر باتخاذ قراراتها الخاصة. ومن المهم أيضاً تحليل المبادئ التي يُنتهك فيها استقلال الأسرة، والسماح لموظفي البرامج بالتدخل واتخاذ القرارات؛ وما إذا كان يتم تشجيع الأخصائيين على العمل في تعاون مع أسر زبائنهم، أو المرضى، أو الطلبة؛ وما إذا كانت حاجة الأسرة إلى تنسيق الخدمات العديدة المطلوبة تؤخذ في الاعتبار؛ وما إذا كانت السياسات والبرامج تتكامل بصورة جيدة مع برامج وخدمات أخرى تستخدمها الأسر، أو تجعل الخدمات ميسرة بسهولة للأسر من حيث المكان، وساعات التشغيل، والتطبيق السهل الاستخدام، وأشكال الاستيعاب. وينبغي للسياسات والبرامج أيضاً منع التهوين من شأن الأسر المشاركة، أو وصمها، أو تعريضها لظروف مهينة، وينبغي إشراك ممثلي الآباء والأسر في وضع السياسات والبرامج، وتنفيذها، وتقييمها.

٥ - التنوع الأسري

تأخذ الأسر أشكالاً وتشكيلات كثيرة، ويجب على السياسات والبرامج أن تضع في اعتبارها الآثار المتباينة على أنواع الأسر المختلفة. فيجب على السياسات والبرامج أن تعترف بتنوع الحياة الأسرية وتقييمها، ويجب ألا تميز بين الأسر أو تعاقبها بناءً على هيكلها، أو أدوارها، أو قيمها الثقافية، أو مرحلة حياتها. وينبغي للسياسات والبرامج أن تعترف بالعلاقات بين الأجيال، والمسؤوليات بين أفراد الأسرة؛ وأن تقدم مبرراً جيداً لاستهداف أنواع معينة من الأسر (مثل أسر الآباء العاملين أو الأسر الوحيدة الوالد)؛ وتجنب التمييز ضد الأنواع الأخرى من الأسر أو معاقبتها؛ وتحديد واحترام اختلاف قيم ومواقف وسلوك الأسر التي تنتمي إلى خلفيات عنصرية أو عرقية أو دينية أو ثقافية أو جغرافية مختلفة، وذات صلة وثيقة بفاعلية البرنامج.

٦ - تقديم الدعم للأسر الضعيفة

ينبغي إدراج الأسر التي في أمس الحاجة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تلك الأسر الأكثر تعرضاً للاهتبار في السياسات والبرامج الحكومية. وينبغي للسياسات أو البرامج تحديد ودعم الخدمات العلنية للأسر الأشد احتياجاً إلى المساعدة الاقتصادية أو الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لهذه السياسات أو البرامج تقديم الدعم للأسر الأكثر تعرضاً للاهتبار، وتلك التي تتوافر لديها أقل الموارد، وينبغي أن توجه الجهود والموارد نحو الوقاية من المشاكل الأسرية قبل أن تصبح أزمات خطيرة، أو تتحول إلى حالات مزمنة.

الاحتياجات الأخرى

يقدم معهد السياسات للحلقات الدراسية الخاصة بالأثر على الأسر بعض التعليقات العامة الأخرى التي نرى أنها مهمة لوضعها في الاعتبار عند تصميم طريقة تعريف التقرير عن الأثر على الأسرة. ويمكن أن تكون هناك عملية أولية تُجرى في مرحلة مبكرة عند تصميم أو استهلال سياسة أو برنامج؛ ومرحلة وسطى عند تنفيذ السياسة أو البرنامج؛ ومرحلة لاحقة عند تقييم أو إعادة ترخيص السياسة أو البرنامج.

ومن المهم أيضاً تحديد أي أنواع الأسر التي قد تتأثر. فقد تكون للسياسات أو البرامج آثار مختلفة على أنواع الأسر المتنوعة. فينبغي لتحليل الأثر على الأسرة أن يبحث الجوانب المختلفة للتنوع، من قبيل هيكل الأسرة (مثل أسرة المواليد، وأسرة زوج الأم أو أسرة زوجة الأب، وأسرة المنشأ، والأسرة الموسعة)، ومرحلة حياة الأسرة (مثل الأسر التي لديها أطفال صغار أو معالون مسنون، وأسر كبار السن)، ومكان الأسرة (مثل الأسر الريفية، أو أسر الضواحي، أو أسر الحضر)، والمواريث (مثل الخلفيات الثقافية أو العنصرية أو العرقية أو الدينية المحددة)، ووجود احتياجات خاصة (مثل الاحتياجات الإدراكية، والعاطفية، والبدنية)، والتنوع الاجتماعي والاقتصادي (مثل الدخل، والتعليم، وعدد العاملين بأجر).

ولإجراء تحليل للأثر على الأسرة، فإنه تلزم دراية فنية بشكل عام عن الأسر، وتحليل الأثر على الأسرة، والصفات المميزة للسياسة أو البرنامج. وقد يتكون التحليل من إجراء دراسة تجريبية متعمقة أو محاكاة حاسوبية. ويحتاج الأمر عادة إلى عملية نوعية بدرجة أكبر لاستخلاص بيانات من الأدلة القائمة من أجل تقدير النتائج المحتملة. وقد يشمل إجراء التحليل مهام من قبيل جمع بيانات جديدة، وإجراء لقاءات مع المبلّغين، واستعراض البحوث ذات الصلة، والتشاور مع الخبراء.

وعلى أية حال فإن تحليل الأثر على الأسرة فلما يسفر عن تأييد شامل أو معارضة شاملة لأحد البرامج أو السياسات. وبدلاً من ذلك، يحدد التحليل عدة طرق تدعم بها السياسة الأسر أو لا تدعمها. وبعد استكمال التحليل، يمكن استخلاص مدلولات السياسة المتعلقة بالآثار المحتملة للسياسة وتنفيذها على أنواع معينة من الأسر، وخاصة وظائف الأسرة. وتثير هذه المدلولات مسائل قد يود مقرر السياسات والممارسون وضعها في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم، وتكشف أحياناً عن تعارض بين المبادئ المتنافسة، أو عن الآثار المتباينة بالنسبة لأنواع الأسر المختلفة. وتصدر هذه الأحكام الهامة عادة من جانب مقرر السياسات نيابة عن الجهات التي يمثلونها، أو من جانب مديري البرنامج نيابة عن مجالسهم وعن الأسر التي يخدمونها. وبعد إجراء التحليل، ينبغي وضع خطة لنشر النتائج على مقرر السياسات أو المختصين الذين يعتبرون في موقف يسمح لهم بتطبيقها على السياسة والممارسة. وقد تولد النتائج اهتماماً وزخماً لوضع سياسات وممارسات تكون أكثر استجابة ودعماً لرفاه الأسرة.

وغالباً ما يكون من الصعب إجراء تحليل للأثر على الأسرة إذا كانت بيانات الأسرة غير متوفرة. ولهذا، يصبح من الضروري في بعض الأحيان جمع بيانات قبل أن يتسنى استكمال تحليل الأثر على الأسرة. وينبغي أيضاً، إن أمكن، جمع بيانات عن فاعلية التكلفة وعن الحدود السياسية، ووضعها في الاعتبار عند إجراء التحليل.

والقصد من تحليل الأثر على الأسرة هو ألا يكون حزيباً. وليس القصد هو الانتهاء إلى تأييد أو معارضة سياسة، أو برنامج، أو وكالة أو منظمة. وبدلاً من ذلك، فإن الهدف يتمثل في إثارة عدة اعتبارات، غالباً ما تكون متعارضة، قد يود مقرر السياسات والمختصون تقييمها ومراعاتها في تصميم السياسة والبرنامج، وفي المداولات والقرارات. ومن المهم أيضاً أن يوضع في الاعتبار، عند تحليل البيانات وتقديم النتائج، أن تكون لتحليل الأثر على الأسرة القدرة على بناء توافق عريض وغير حزبي. وللقيام بذلك، يجب أن يشمل التحليل إجراء فحص عالي الجودة ودقيق للمسألة التي تقدم بوضوح وإنصاف أساليب يتم بواسطتها مساندة الأسر أو عدم مساندتها. وبدلاً من تقديم توصيات، ينبغي أن يتضمن التحليل مدلولات بالنسبة لأولئك المسؤولين عن اتخاذ قرارات بشأن البرنامج والسياسة.

والغرض من تحليل الأثر على الأسرة ليس التخطيط من أجل التخطيط، وإنما التخطيط من أجل العمل. وللاتقال من التحليل إلى العمل، من الضروري اتخاذ خطوات لمناقشة ونشر النتائج، وتقييم تنفيذ وأثر أي إجراءات تُتخذ، إن أمكن.